

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة آل خليفه (البحرين)
(رئيسة الجمعية العامة)

المحتويات

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية الحادية والستين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود
(تابع)

طلب إدراج بند إضافي مقدم من سانت لوسيا
طلب إدراج بند إضافي: مذكرة من الأمين العام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية الحادية والستين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي مقدم من سانت لوسيا (A/61/233)

١ - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى طلب مقدم من سانت لوسيا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الكاريبية لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" (A/61/233). وقالت إن ممثلي سانت فنسنت وجزر غرينادين وجامايكا قد طلبا المشاركة في مناقشة البند وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٢ - وبناء على دعوة الرئيسة، اتخذت السيدة فراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين) والسيد وولف (جامايكا) مكانين إلى طاولة المكتب.

٣ - **السيدة فراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين):** تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن عام ٢٠٠٧ سيوافق الذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي بدأ العملية التي أدت إلى إلغاء الرق في الامبراطورية البريطانية. وأضافت أن احتفاء الأمم المتحدة بتلك الذكرى السنوية الهامة يتيح للمجتمع الدولي فرصة لتكريم ذكرى الملايين الذين ماتوا بسبب الرق وللإعتراف بأن تركة الرق هي أساس تفاقم حالات انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والكرهية والتعصب الأعمى والعنصرية والتحييز، التي مازالت تؤثر في حياة الناس المنحدرين من أصول أفريقية إلى يومنا هذا. وأردفت قائلة إن الرق وتجارة الرقيق هما من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ البشرية ويمثلان ذروة الوحشية البشرية. ومع ذلك،

فقد اقتضى الأمر ما يقرب من ٢٠٠ سنة لكي يدرك المجتمع الدولي أن الرق يمثل جريمة ضد الإنسانية، وما زالت مسألة الجبر والتعويض عن تلك الجريمة معلقة حتى الآن.

٤ - واستطردت قائلة إن المسألة لها أهمية أساسية بالنسبة لأعضاء الجماعة الكاريبية، الذين يأملون في إمكانية الاعتماد على الأصدقاء والشركاء الآخرين في الأمم المتحدة للمساعدة في الاحتفال بالحدث الذي هو أساس تاريخهم ووجودهم. وأضافت أن الرسالة التي تطلب إدراج البند تضمنت، بالإضافة إلى مذكرة إيضاحية، مشروع قرار مقترح. وذكرت أن بلدان الجماعة الكاريبية قد تلقت بالفعل تأكيدا بأن المجموعة الأفريقية وبلدانا أخرى كثيرة ستشارك في تقديم مشروع القرار.

٥ - **السيد وولف (جامايكا):** تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن المتكلمة السابقة قد أكدت بحق أن الاحتفال بالذكرى السنوية لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ليس مسألة تم دول الكاريبي فحسب، بل مسألة يجب أن تحرك ضمير الإنسانية. فقد تطلب الأمر ما يقرب من ٢٠٠ سنة لكي يعترف المجتمع الدولي بأن الرق يمثل جريمة ضد الإنسانية، جريمة إبادة جماعية. وأردف قائلاً إنه قد أحييت في الماضي القريب ذكرى جرائم أخرى من جرائم الإبادة الجماعية. وحث الدول الأعضاء على المشاركة في تقديم مشروع القرار المقترح.

٦ - **السيد باجا (الفلبين)، والسيدة تشينغ هونغ (الصين):** قالوا إن وفديهما يؤيدان بحرارة إدراج البند ويعتزمان أن يصبحا من مقدمي مشروع القرار.

٧ - **السيد أديكاني (نيجيريا):** قال إنه يجب على الأمم المتحدة أن تبدي وعياً بالأثر العميق الذي أحدثته تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وأضاف أن وفده يؤيد إدراج البند ويعتزم أن يصبح مقدمي مشروع القرار.

- ٨ - السيد بوتاغيرا (أوغندا): قال إن تجارة الرقيق تمثل جريمة خطيرة ضد الإنسانية تقتضي دفع تعويضات وتقديم اعتذار كامل. وأضاف أن وفده يؤيد تماما إدراج البند في جدول الأعمال ويعتزم أن يصبح من مقدمي مشروع القرار.
- ٩ - السيد مونيوز (شيلي): قال إن المكتب لم يشهد إلا فيما ندر طلبا لإدراج بند إضافي يتسم بحسن التوقيت والأهمية والحسامة مثل الطلب المقدم من بلدان الجماعة الكاريبية. وأضاف أن إحياء الذكرى ينبغي أن يكون بمثابة تذكرة بأن المجتمع الدولي يجب ألا ينسى أو يتغاضى مطلقا عن ارتكاب جرائم شنعاء من قبيل تجارة الرقيق. وقال إن وفده يؤيد إدراج البند ويتوقع تأييد القرار في الجمعية العامة.
- ١٠ - السيد ميروريس (هايتي): قال إن وفده يؤيد تماما الملاحظات التي أبدتها ممثلا سانت فنسنت وجزر غرينادين وجامايكا لشرح أسباب إدراج البند. وأضاف أن هايتي كانت من أولى الدول التي عانت من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ومن أولى الدول التي تخلصت من الرق، ولكن البلدان التي تأثرت بالرق عانت ومازالت تعاني من عواقبه. وأردف بأن وفده يؤيد من صميم قلبه إدراج البند، ويعتزم أن يكون من مقدمي مشروع القرار ويشجع الآخرين على أن يفعلوا نفس الشيء.
- ١١ - السيد أنشور (إندونيسيا): قال إن من المهم أن يدرك المجتمع الدولي أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي كانت واحدة من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ البشرية وحلقت تركة من انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية، والعنصرية والتحيز والتعصب الأعمى في كثير من أنحاء العالم. والأهم من ذلك أن إحياء الذكرى سيكون بمثابة تذكرة بضرورة أن تقوم الأمم المتحدة باستمرار باتخاذ تدابير لمنع تكرار مثل تلك الممارسات بأشكالها المعاصرة. وأردف قائلا إن وفده يؤيد طلب إدراج البند.
- ١٢ - السيد شيدويوسيكو (زمبابوي): قال إن وفده يضم صوته إلى صوت الدول الأخرى في تأييد إدراج البند ويأمل في أن يؤدي ذلك إلى تذكير المجتمع الدولي بضرورة تنفيذ المقررات التي اتخذها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما وما يتصل بذلك من تعصب.
- ١٣ - السيد سو (غينيا): قال إن مجرد الإنصاف يقتضي الاحتفال بذكرى إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وإن وفده يؤيد بحاررة إدراج البند ويعتزم أن يصبح من مقدمي مشروع القرار.
- ١٤ - السيد بيلينغا - إبتو (الكاميرون): قال إن الدول الأفريقية قد أتاحت لها الفرصة بالفعل للإعراب عن تأييدها للمبادرة المقدمة من بلدان الجماعة الكاريبية لإحياء ذكرى إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وأضاف أن وفده على استعداد لتأييد إدراج البند وأن يصبح من مقدمي مشروع القرار. وذكر أن الغرض من الاحتفال بالذكرى هو إعادة قراءة التاريخ لتعلم دروس يمكن أن تساعد المجتمع الدولي على كفالة عدم حدوث مثل هذا الأمر مرة أخرى على الإطلاق.
- ١٥ - السيد مبارك (الجمهورية العربية الليبية): قال إن تجارة الرقيق شكلت جريمة شنعاء ضد الإنسانية تقتضي اتخاذ إجراء بشأنها في نطاق الأمم المتحدة وهي مدانة من جميع الدول الأفريقية. وأضاف أن وفده يؤيد الاقتراح بإدراج البند ويشجع الدول الأخرى على أن تفعل ذلك.
- ١٦ - السيد وود (المملكة المتحدة): قال إن وفده يؤيد تماما إدراج البند ويتطلع إلى العمل مع الآخرين لضمان التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء.

- ١٧ - السيد يوسفى (الجزائر): قال إن الرق من أبشع الجرائم التي ارتكبت في تاريخ البشرية. لذلك فإن وفده يؤيد إدراج البند وسيسعه أن يكون من مقدمي مشروع القرار.
- ١٨ - السيد رينشهن (بوتان) والسيد المراد (الكويت): قالوا إن وفديهما يؤيدان إدراج البند.
- ١٩ - الرئيسة: قالت إن ممثل بنن طلب الاشتراك في مناقشة البند. وأضافت إنها إذا لم تسمع أي اعتراض، فستعتبر أن المكتب يرغب في الموافقة على طلبه.
- ٢٠ - وقد تقرر ذلك.
- ٢١ - وبناء على دعوة الرئيسة، اتخذ السيد زينسو (بنن) مكانا إلى طاولة المكتب.
- ٢٢ - السيد زينسو (بنن): قال إن بنن كانت أحد مراكز تجارة الرقيق التي استنزفت دم الحياة في أفريقيا والتي تشكل أحد الأسباب الجذرية للحالة السائدة في أفريقيا إلى يومنا هذا. وأضاف أن بنن أنشأت في عام ١٩٩٢ برنامجا لتشجيع المصالحة بين أفريقيا والشتات من السود في الأمريكتين الذي نجم عن تجارة الرقيق. وأردف قائلا إن وفده يأمل في أن تنال تلك المسألة ما تستحقه من اهتمام في الجمعية العامة وهو على استعداد لأن يصبح من مقدمي مشروع القرار.
- ٢٣ - وقرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج بند إضافي بعنوان "الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" في جدول الأعمال في إطار العنوان طاء.
- ٢٤ - وقرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يُنظر في البند مباشرة في جلسة عامة.
- ٢٥ - وغادر كل من السيدة فراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والسيد وولف (جامايكا)، والسيد زينسو (بنن) طاولة المكتب.
- طلب إدراج بند إضافي: مذكرة من الأمين العام (A/61/234)
- ٢٦ - الرئيسة: وجهت الانتباه إلى طلب وارد في مذكرة من الأمين العام (A/61/234) لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤".
- ٢٧ - وقرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج بند إضافي بعنوان "تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤" في إطار العنوان طاء.
- ٢٨ - وقرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يُنظر في البند مباشرة في جلسة عامة.
- خامسا - توزيع البنود
- البند ٦٨ - تقرير مجلس حقوق الإنسان
- ٢٩ - الرئيسة: أبلغت بأن مكتبها أجرى مشاورات بشأن مسألة توزيع البند ٦٨، تقرير مجلس حقوق الإنسان. وأضافت بأنه تم طرح عدد من الصيغ التوفيقية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسألة، وتمثل تلك المبادرات تقدما والتزاما من جانب جميع الدول الأعضاء

بالتوصل إلى اتفاق. ونظرا للأهمية المعلقة على عمل مجلس
حقوق الإنسان وتقريره، ناشدت جميع أعضاء المكتب أن
يواصلوا السعي للتوصل إلى حل توافقي على الفور.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.
